تشجيع الاستثمارات المنتجة في الجزائر
– دراسة في ضوء نص القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار–

Encouraging productive investments in Algeria - a study in the light of the text of Law No. 22-18 related to investment –

عماروش سميرة*، كلية الحقوق والعلوم السياسية– جامعة سطيف 02–
amarouche.samira@gmail.com

تاريخ إرسال المقال:2023/08/05 تاريخ قبول المقال: 2023/11/26 تاريخ نشر المقال: 2023/11/30

الملخص:

كرست الجزائر جهودها منذ الاستقلال لتحقيق هدف ترقية المنتوج المحلي، محاولة في كل مرة تحديد القطاعات ذات الأولوية في تحقيق التنمية المستدامة، وتقديم الدعم اللازم لتشجيع الاستثمارات المنتجة، لا سيما من خلال نصوص قوانين الاستثمار المتعاقبة.

تهدف هذه الدراسة لتوضيح موقع مسألة تشجيع الاستثمارات المنتجة في نص القانون الأخير المتعلق بالاستثمار رقم 22–18، مع التركيز على قطاعين هامين منها وهما القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي.

واتبعنا في ذلك المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في تناول النصوص القانونية ذات الصلة، كما اعتمدنا على المنهج الإحصائي في بعض مواقع الدراسة.

ولتحديد موقف المشرع الجزائري من تشجيع الاستثمارات المنتجة في قانون الاستثمار الأخير، تطرقنا لجزئيتين، تتعلق الأولى بواقع الاستثمارات المنتجة في الجزائر بالتركيز على القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي، في حين تطرقنا في الجزئية الثانية، لجهود الدولة في توفير مناخ استثماري ملائم للاستثمارات المنتجة في إطار نص القانون رقم 22–18 المتعلق بالاستثمار.

الكلمات المفتاحية: الاستثمارات المنتجة– قانون الاستثمار–القطاع الفلاحي–القطاع الصناعي.

Abstract:

Since independence, Algeria has devoted its efforts to achieving the goal of promoting local products, trying each time to identify priority sectors in achieving sustainable development, and to provide the necessary support to encourage productive investments, especially through the texts of successive investment laws.

This study aims to clarify the position of the issue of encouraging productive investments in the text of the recent investment law No. 22-18, with a focus on two important sectors, namely the agricultural sector and the industrial sector.

We followed the descriptive approach and the analytical approach in dealing with the relevant legal texts, and we relied on the statistical approach in some study sites.

* المؤلف المرسل

Key words: Productive investments – Investment law – Agricultural sector – Industrial sector

المقدمة:

لطالما كانت الاختلالات الكبيرة في المجال الاقتصادي بين البلدان الصناعية والبلدان النامية، والرغبة في بناء استراتيجية للتنمية الاقتصادية من طرف هذه الأخيرة، الدافع الرئيسي لترقية المنتوج المحلي، ووضع مخططات تنموية لإكساب هذا الأخير مكانة على المستوى الداخلي والمستوى الدولي.

في نفس الإطار بدأت الجزائر جهودها غداة الاستقلال لترقية المنتوج المحلي والدفع بعجلة الاستثمارات المنتجة، محاولة في كل مرة تحديد الأولويات وتقديم الدعم اللازم للنهوض بمختلف القطاعات المنتجة، خصوصا مع وجود كل المقومات الطبيعية والبشرية، وترسانة من النصوص القانونية المشجعة على تجسيد المشاريع الاستثمارية، وتوافر اليد العاملة الشابة، ....الخ

وبعد الأزمة الأخيرة التي عرفتها الجزائر بسبب انخفاض أسعار النفط، والأزمة العالمية التي خلفها وباء كورونا، أصبح لزاما على الدولة العمل بجدية على ترقية الصادرات الوطنية خارج قطاع المحروقات وبالتالي العمل على تشجيع الاستثمارات المنتجة، بتقديم الدعم اللازم والمتواصل للمستثمرين في المشاريع وهو ما تجسد واضحا من خلال نصوص قوانين الاستثمار الاخيرة خاصة منها القانون الأخير رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار.

وعليه، فالإشكالية الرئيسية التي نحاول الإجابة عنها من خلال هذه الورقة البحثية تتلخص في التساؤل التالي: **ما هو واقع تشجيع الاستثمارات المنتجة في نص القانون الأخير للاستثمار رقم 22-18؟**

ويتفرع عنها عدد من التساؤلات الفرعية: ماهو واقع الاستثمارات المنتجة في الجزائر؟ ماهي أهم الجهود التي تبذلها الجزائر واقعا وقانونا للنهوض بالقطاعات المنتجة؟

وقد استخدمنا في دراستنا عددا من الأدوات التي تساعدنا على الوصول إلى الإجابة عن التساؤلات المطروحة، على رأسها بعض الدراسات الاقتصادية والقانونية، والمتمثلة أساسا في مقالات علمية، كما سنعتمد على نص القالون الاخير المتعلق بالاستثمار رقم 22-18 والنصوص ذات الصلة.

واتبعنا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لمختلف النصوص القانونية التي لها علاقة بموضوع الدراسة، كما اعتمدنا على المنهج الإحصائي في بعض مواطن البحث للوقوف على واقع القطاعات المنتجة في الجزائر.

وتبعا لذلك قسمنا موضوعنا إلى قسمين كما يلي:

1. **نظرة واقعية على الاستثمارات المنتجة في الجزائر(القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي)**
2. **جهود الدولة في توفير مناخ استثماري ملائم للاستثمارات المنتجة: قانون 22-18 المتعلق بالاستثمار**

1. نظرة واقعية على الاستثمارات المنتجة في الجزائر(القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي)

هناك الكثير من القطاعات المنتجة في الجزائر على رأسها: القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي، الخدمات وقطاع البناء والاشغال...

لكننا سنركز دراستنا على كل من القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي وفقا لما يلي:

1.1- واقع القطاع الفلاحي في الجزائر

لا يخفى على أحد أن معظم مداخيل الجزائر من العملة الصعبة مصدرها قطاع المحروقات، حيث تشكل هذه الأخيرة ما يقارب 98% من صادرات الجزائر، بينما تبقى مساهمة القطاعات الاستراتيجية الأخرى هامشية جدا.[1]

وبالرجوع إلى الإحصائيات الأخيرة، يلاحظ أن الانتعاش الاقتصادي الذي واكب فترة ما بعد الوباء ساهم بدوره في انتعاش الطلب العالمي على البترول بقوة، وهو ما انعكس بصورة إيجابية على الاقتصاد الوطني، حيث ارتفعت قيمة إنتاج وتصدير المحروقات بصفة ملحوظة[2].

وإذا جئنا للحديث باختصار عن الاهتمام الذي تمنحه الدولة للقطاع الفلاحي، فإننا نجد بأن هذا الاهتمام بلغ ذروته بموجب برامج الإنعاش الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة من 2001 إلى 2014[3]، كما تم التركيز من جديد على التنمية الفلاحية والريفية في برنامج الحكومة لعام 2014 بجعلها عاملا رئيسيا في البرنامج الخماسي 2015-2019، وذلك بإدماج كل من فرعي الصيد والموارد البحرية مع الفلاحة والتنمية الريفية[4]. والتي تزامنت مع البرنامج الخاص بالقطاع الفلاحي الذي انطلق من سنة 2000 وهو البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، ويعتبر برنامجا مستقلا عن برامج الانعاش الاقتصادي وبذلك استفاد القطاع من دعم مزدوج من الدولة الجزائرية.

الشكل01: مخصصات القطاع الفلاحي من برامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2019

المصدر: زكريا جرفي، أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر- دراسة تحليلية قياسية للفترة 2019/2000، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2019-2020، ص 90

الوحدة: مليار دج/%

البرامج	2004-2001		2009-2005		2014-2010		2019-2015		المجموع	
	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة
القطاع الفلاحي	65.4	12.45	312	7.42	1000	4.71	1000	4.5	2400	4.95
باقي القطاعات	459.6	87.5	3890.7	92.57	20214	95.3	21100	95.5	45641.7	95
المجموع	525	100	4202.7	100	21214	100	22100	100	48041.7	100

من الجدول يتضح ان القطاع الفلاحي قد حظي بمخصصات تجاوزت 2400مليار دج حتى سنة 2018، وبنسبة قدرت ب 5% من المبالغ المنفقة، وتعتبر نسبة ضئيلة جدا بالمقارنة مع بقية القطاعات

المنتجة، لكن يلاحظ تغييرا في سياسة الدولة اتجاه تشجيع القطاع الفلاحي في البرنامج الأخير ليتجاوز المبلغ المخصص له 1000 مليار، بعدما كان في البرنامج الاول لا يتعدى 100 مليار[5].

وبالحديث عن قطاع الزراعة في الجزائر، تستوقفنا الملاحظات التالية:

– أن المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر تقدر ب 84146.7 كلم^2، وهو ما يمثل 3.53 % فقط من المساحة الإجمالية للوطن[6]. بينما تبقى مساحة 35730,1 كلم^2 دون استغلال. كما تقدر مساحة الغابات بحوالي 42163,8 كلم^2. ورغم ذلك يتميز المنتوج الفلاحي الجزائري بالتنوع نظرا لتعدد الأقاليم المناخية حيث يرتكز في منتوج زراعي كالحبوب والخضر، الأشجار المثمرة والتمور، ومنتوج حيواني كتربية الماشية والدواجن والصيد البحري...[7]

–مع ذلك ما يزال يشهد القطاع الزراعي في الجزائر تراجعا كبيرا خلال فترة ما بعد توقف وباء كورونا مسجلا معدل نمو في انخفاض كبير وغير مسبوق، بنسبة 1,3%وذلك رغم تخفيف القيود الصحية.

ويعود هذا التراجع حسب المختصين–، والذي مس على وجه الخصوص الإنتاج البستاني والنباتي والحيواني–، إلى الظروف المناخية غير الملائمة، وايضا ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية، والتشديد في شروط استيرادها[8].

حيث تشير آخر الإحصائيات إلى انخفاض حاد في إنتاج الحبوب، من 43,9 مليون قنطار سنة 2020 إلى 27,6 مليون قنطار سنة 2021 ونفس الحالة تميزت بها مختلف منتجات هذا القطاع مثل: القمح الصلب ب 29%–، القمح اللين ب 37%–، الشعير ب 54%–، كما تراجع إنتاج محصوص الزيتون بنسبة 34% بسبب حرائق الغابات[9].

على الجانب الآخر سجلت بعض فروع القطاع الزراعي الأخرى معدلات نمو إيجابية، كاللحوم الحمراء والطماطم الصناعية، والتمور وزراعة الكروم، إذ بلغت على التوالي: 2%،20% ، 3%و 14%[10].

لكن رغم ذلك، ظل قطاع الفلاحة يسجل مساهمة محدودة ومتقلبة في الناتج المحلي، وهو ما يستنتج منه، أن الإمكانيات الضخمة التي تم رصدها له لم تتمكن على النحو المتوقع من رفع إنتاجيته وتعميم المكننة وتطوير وسائل الإنتاج، حيث ظل هذا الأخير مرتبطا إلى حد كبير بالظروف المناخية بعيدا عن أهداف الأمن الغذائي[11].

2.1– واقع وتحديات القطاع والصناعي في الجزائر

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية التي ترتكز عليها الدول لتجسيد التنمية المستدامة وتحقيق الثروة، كما ترتكز عليه مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى كالخدمات، والبناء والاشغال العمومية، والغابات وغيرها...، لتحقيق الأهداف المرجوة منها.

تتميز الصناعة الجزائرية بعدد من الخصائص، من أهمها:[12]

- تتمتع بقدرات إنتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي بسبب عوامل الإنتاج الضعيفة وعدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير وإدارة الاعمال.
- ارتفاع تكلفة الانتاج الصناعي بسبب الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة، بالمقارنة مع مثيلاتها في السوق العالمية.
- ضعف استعمال التكنولوجيات المتطورة في الصناعات الحديثة، مما ادى إلى تراجع نوعية المنتجات الصناعية.
- تبعية كبيرة لقطاع المحروقات مما أدى غلى نقص في تنوع الصادرات.

بالحديث عن واقع أداء القطاع الصناعي الجزائري، نركز على أنه: **دوليا**، لم تستطع الصناعات التحويلية ان تصنع سلعا استراتيجية تسمح لها باحتلال مركز خاص في الساحة الدولية، وهذا حتى بالنسبة للصناعات التي مارستها المؤسسات لفترات طويلة، حيث يغيب التخصص فيها والانتاج بكميات كبيرة والجودة العالية والمتميزة[13].

أما **محليا**، فيظل محدودا بالنظر للإمكانيات التي تمتلكها الدولة الجزائرية، إذ يعتمد القطاع على الصناعات الخفيفة[14].

كما تقدر قيمة الإنتاج الصناعي المباع من هذه الصناعات المحلية للفترة الممتدة بين 2008-2010 بحوالي 55%، في معظمها صناعات غذائية، بينما لا تمثل نسبة مساهمة الصناعات الإلكترونية الكهربائية والميكانيكية سوى 11%منها، أما الصناعات الكيماوية فتمثل 6% من إجمالي الإنتاج الصناعي المباع[15].

ويرتكز القطاع الصناعي العمومي على بعض الصناعات الالكترونية والكهربائية والميكانيكية والبلاستيك والمطاط، **في حين:** يرتكز القطاع الخاص على فرعين من الصناعات هما: الصناعة الغذائية وصناعة النسيج والألبسة الجاهزة[16]، كما تعتبر المحروقات على رأس الصادرات والمنتجات.

وإذا جئنا للحديث باختصار عن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام، فنجدها- حسب الخبراء-، في انخفاض مستمر، حيث لا تمثل حاليا سوى 5,3% بالمقارنة مع ما يزيد عن 44% لقطاع المحروقات[17]، وهذا رغم الاهتمام الممنوح من الدولة منذ الاستقلال، حيث تمنح له دائما أكبر قيمة من الموارد.

ويرى خبراء أيضا أن النمو خارج قطاع المحروقات يبقى هشا رغم الاهتمام المتزايد بهذا القطاع خاصة الفترة من 2006-2016، بسبب تركيز البرامج الاستثمارية على تطويره باعتباره المحرك الاساسي للتنمية المستدامة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لم ترق إلى المستوى المتوقع، إذ لم تتجاوز النسبة 6,2% في تكوين هذا الإجمالي طوال هذه الفترة[18].

لكن في إحصائيات أخيرة عن بنك الجزائر[19]، شهد النشاط الاقتصادي انتعاشا ملحوظا في سنة 2021بعد تراجع غير مسبوق في الناتج الحقيقي بنسبة 6% ، وذلك راجع لتحسن الوضعية الوبائية بعد جائحة كورونا.

حيث شهد القطاع الصناعي في سنة 2021 ديناميكية ملحوظة، بمساهمة معتبرة في الاقتصاد الوطني، إذ سجل نموا من حيث الحجم بلغ 5,7% متجاوزا العجز الذي سجله خلال أزمة كورونا باكتسابه 9 نقاط مئوية بالمقارنة مع سنة 2020، و% 1,7 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2019[20].

وحسب بنك الجزائر دائما، فإن أكثر الصناعات الدافعة لأداء القطاع الصناعي مؤخرا في الجزائر هي: الصناعات الغذائية، الماء والطاقة وصناعات الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية والكهربائية والالكترونية، إذ تمثل هذه الانواع الثلاثة الجزء الأكبر من النشاط الصناعي بقيمة تراكمية مضافة قدرت ب 71% من إجمالي القيمة المضافة للصناعة. أين سجلت هذه الفروع الصناعية الثلاثة معدلات نمو من حيث الحجم مقدرة ب: 5,1%و 7,8%و14% على الترتيب[21].

في حين نجد أن باقي فروع الصناعة استفادت هي الأخرى من الانتعاش الاقتصادي، لكن بوتيرة أقل من الفروع الثلاثة المذكورة أعلاه، ونخص بالذكر هنا: فرع المناجم والمحاجر بنسبة 2,7%+، فرع مواد البناء بنسبة 3,9%، وفرع الكيمياء والمطاط والبلاستيك بنسبة 3,2%+، والجلود والأحذية ب 4,8%، ثم فرع الخشب والفلين والورق بنسبة 1,9%، حيث بلغت القيمة التراكمية لهذه الفروع الخمسة 285 مليار دينار أي 22,4% من القيمة المضافة لقطاع الصناعة[22](كما يوضحه الشكل 02).

الشكل02: نمو القطاع الصناعي

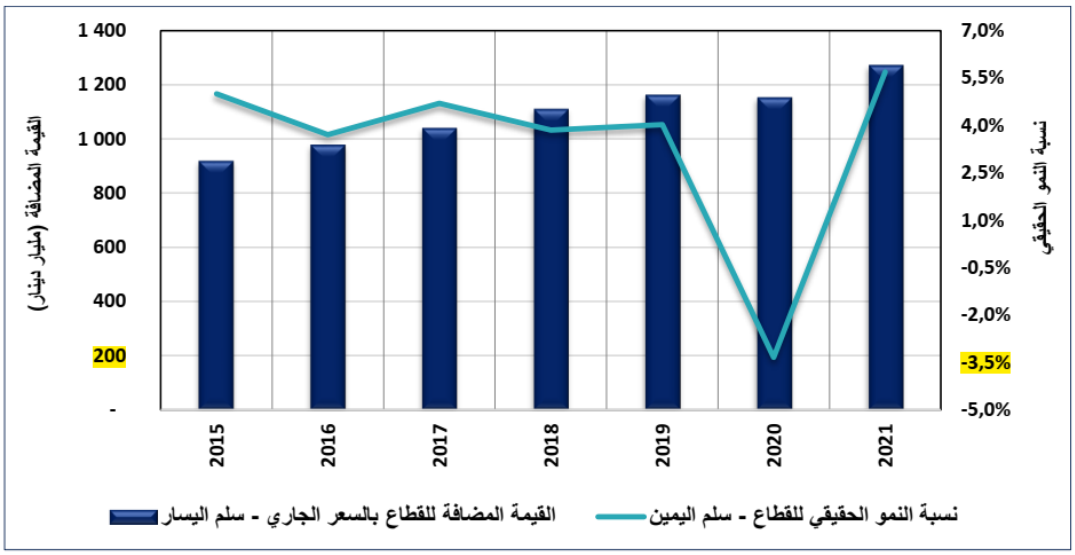

المصدر: التقرير السنوي 2021، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جوان 2022، ص 25.

أما عن الاهتمام الممنوح من الدولة الجزائري للقطاع، فبدأ منذ السنوات الأولى للاستقلال حيث تركز على إنشاء قاعدة صناعية متنوعة، باعتبار أن الإنتاج كان موجها حصريا للسوق الداخلية بهدف تحرير الاقتصاد الوطني، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وهو ما وضع المؤسسات العمومية أمام وضعيات تنافسية لم تتهيأ لها، ومما ساهم في تقوقع الصناعة الوطنية، تركيز السلطة على جعل الهدف من الإنتاج الصناعي محصورا في تلبية الطلب المحلي بغض النظر عن ترقيته لدخول المنافسة العالمية، خصوصا مع مسعى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

لكن يلاحظ أنه في الآونة الأخيرة، أولت الدولة اهتماما خاصا للقطاع بهدف منحه المكانة التي تليق به في تحسين معادلة الإنتاج الوطني، بالتركيز على المحاور الكبرى للاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، وذلك من خلال:

– اختيار القطاعات الجاري ترقيتها وتشجيعها، وهي القطاعات ذات الأولوية في الاقتصاد الوطني.

– الانتشار القطاعي للصناعة، من خلال تكثيف النسيج الصناعي وترقية الصناعات الجديدة.

وهو ما حاول المشرع الجزائري تجسيده من خلال نص القانون المتعلق بالاستثمار الجديد رقم 22–18 والذي سيشكل موضوعا للمحور الثاني من دراستنا.

2– جهود الدولة في توفير مناخ استثماري ملائم للاستثمارات المنتجة: قانون 22–18 المتعلق بالاستثمار

سنركز دراستنا على الجهود المبذولة في إطار نص القانون الأخير رقم 22–18 المتعلق بالاستثمار، من خلال جزئيتين رئيسيتين كالتالي:

1.2 الطابع العام لنص القانون رقم 22–18 المتعلق بالاستثمار فيما يخص الاستثمارات المنتجة

مبدئيا نرى بأن هذا الأخير جاء ذو طابع تحفيزي بهدف تشجيع الاستثمارات على نوعيها سواء الوطنية أم الأجنبية، ويمكن استنتاج ذلك من خلال:

– تحديد المشرع الجزائري نطاق تطبيق هذا النص القانوني على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، وهو تركيز صريح منه على الرغبة في ترقية الاستثمارات المنتجة سواء كانت وطنية أم أجنبية[23].

– منح نص القانون أعلاه للمستثمرين أنواعا متعددة من المزايا والحوافز لتشجيعهم على الاستثمار في المناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة، بالنظر لنوع المشروع الاستثماري(قطاع منتج) والمنطقة الجغرافية التي يقع فيها، بمراعاة للفارق بين المناطق في حجم التنمية وكذا مدى إنتاجية المشروع ومساهمته في الدفع بهذه الأخيرة في المناطق المعنية.

–إذا جئنا للحديث باختصار عن أهم التحفيزات الممنوحة من المشرع في إطار نص القانون 22–18 المتعلق بالاستثمار في مجال الاستثمارات المنتجة، نجده ركز عليها من خلال الأنظمة التحفيزية الثلاثة التي

استحدثها، حيث تستفيد القطاعات المنتجة–على وجه الخصوص– من عدد من التحفيزات المهمة، وتدخل تقريبا بصفة كلية في جميع الأنظمة التحفيزية المستحدثة بموجب نص القانون الاخير للاستثمار، وهو ما سنوضحه فيما يلي:

2.2 مكانة الاستثمارات المنتجة في الأنظمة التحفيزية المستحدثة في القانون رقم 22–18

جاء موقف المشرع الجزائري –في نظرنا– بخصوص تشجيع الاستثمارات المنتجة في نص القانون الأخير للاستثمار واضحا من خلال الأنظمة التحفيزية المستحدثة، وفقا للآتي:

أ– النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية (نظام القطاعات)

كما يظهر من المصطلح أعلاه، يتعلق الأمر بعدد من الأنشطة الاستثمارية (القطاعات)، التي قرر المشرع الجزائري منحها الأولوية، وكانت في ظل القانون رقم 16–09 المتعلق بترقية الاستثمار تدعى بالنشاطات ذات الامتياز، محددة بثلاث قطاعات هي: الصناعة والزراعة والسياحة[24].

بينما حصرها المشرع الجزائري في نص القانون رقم 22–18 السابق الذكر وفقا لنص المادة 26 منه في ستة قطاعات هي:

–المناجم والمحاجر.

– الفلاحة وتربية المائيات والصيد البحري.

– الصناعة والصناعة الغذائية والصناعة الصيدلانية و البيتروكيماوية.

– الخدمات والسياحة.

– الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة.

– اقتصاد المعرفة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

وكما نلاحظ فإن القطاعات الستة والتي تحظى بالأولوية عند الدولة، هي قطاعات ذات أهمية قصوى اقتصاديا وماليا، كونها تساهم في التنمية الاقتصادية للدولة بمنظورها الشامل[25]. وهذه هي الاستثمارات المنتجة التي ينبغي أن يقوم عليها أي اقتصاد في أي دولة، ومنها الجزائر، حيث تساهم في رفع معدل النمو الوطني، وخلق مناصب الشغل وتحسين دخل الأفراد، كما تكرس لمكانة دولية مهمة في الاقتصاد العالمي.

انطلاقا مما سبق ذكره، يتضح ان نص القانون الأخير للاستثمار المذكور أعلاه، كرس سياسة تشجيع القطاعات المنتجة من خلال نظام القطاعات ذات الأولوية، بحيث خصها **بعدد من المزايا المهمة خلال مرحلة إنجاز المشروع الاستثماري**، نذكرها فيما يلي[26]:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم الإشهار العقاري من كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.
- الإعفاء من حقوق التسجيل المفروضة فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في راس المال.
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الاملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الاملاك العقارية المبنية وغير المبنية، الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.
- الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقاريةالتي تدخل في إطار الاستثمار لمدة 10 سنوات، ابتداء من تاريخ الاقتناء.

كما خصها **بعدد من المزايا خلال مرحلة استغلال المشروع**، تتعلق بالإعفاء من نوعين من الضرائب: الضريبة على أرباح الشركات، والرسم على النشاط المهني لفترة من 3 إلى 5 سنوات منذ تاريخ الشروع في الاستغلال، طبقا لنص المادة 2/27 من نص القانون رقم 22-18 أعلاه.

ب- النظام التحفيزي للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة(نظام المناطق)

يمكن الاستنتاج من خلال هذا النظام التحفيزي أن المشرع الجزائري ركز على تحقيق هدف قديم جديد يتمثل في محاولة تحقيق الموازنة في التنمية بين مختلف مناطق التراب الوطني، انطلاقا من التفاوت الملاحظ في مستويات التنمية بين مناطق ومناطق أخرى في الجزائر.

وحددت المناطق المستهدفة من وراء هذا النظام التحفيزي بالتالية[27]:

- مناطق الجنوب والجنوب الكبير والهضاب العليا.
- المناطق التي تتطلب تنميتها مرافقة خاصة من الدولة.
- التي تمتلك إمكانيات من الموارد الطبيعية القابلة للتثمين.

حيث خصها المشرع بنفس مزايا مرحلة الإنجاز الممنوحة لمشاريع نظام القطاعات المذكورة أعلاه وبنفس مزايا مرحلة الاستغلال لهذه الأخيرة، لكن لفترة من 5-10 سنوات من تاريخ الشروع في الاستغلال[28].

ولما كان الهدف من هذا النظام هو رفع مستويات التنمية في هذه المناطق، من خلال توفير السلع والمنتجات اللازمة، توفير مناصب الشغل وتحسين البنية التحتية، -فبنظرنا- أن المشروع الاستثماري المحبذ هنا سيكون حتما من القطاعات المنتجة، لأن هذه الأخيرة هي القادرة على تحقيق هذه الأهداف.

بعبارة أخرى، فإن الاستثمارات المنتجة التي تقام على مستوى المناطق المستهدفة بالنظام التحفيزي للمناطق، سيكون لها الأولوية فتستفيد من مزايا نظام القطاعات، وإضافيا من مزايا نظام المناطق.

ج- النظام التحفيزي للاستثمارات ذات الطابع المهيكل(الاستثمارات المهيكلة)

يعد هذا النظام التحفيزي المستحدث من المشرع الجزائري بموجب نص القانون رقم 22-18 السابق الذكر، -في رأينا-من أوضح النماذج الدالة على توجهه في التركيز على تشجيع الاستثمارات المنتجة من خلال نص القانون الجديد للاستثمار.

حيث تستفيد من نظام الاستثمارات المهيكلة[29]: كل الاستثمارات ذات القدرة العالية لخلق الثروة استحداث مناصب الشغل، والتي من شأنها الرفع من جاذبية الإقليم وتكون قوة دافعة للنشاط الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة اقتصادية واجتماعية وإقليمية، وتساهم خصوصا في:

- إحلال الواردات.-تنويع الصادرات.- الاندماج ضمن سلسلة القيم العالمية والجهوية.- اقتناء التكنولوجيا وحسن الأداء.

كما لا تؤهل لنظام الاستثمارات المهيكلة إلا إذا استوفت المعايير التالية[30]:

-مستوى مناصب عمل مباشرة يساوي أو يفوق 500 منصب عمل.

-مبلغ الاستثمار يساوي أو يفوق 10 ملايير دج.

ومن الطبيعي أن تندرج هذه الاستثمارات طبقا للشروط التي أوجبها المشرع فيها، ضمن القطاعات المنتجة، باعتبارها من الاستثمارات التي تملك القدرة العالية على خلق الثروة، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة من خلال إلزامية ان تتجه نحو التصدير أكثر من الاستيراد، ونحو خلق عدد كبير من مناصب الشغل(500 منصب).

وتبعا لأهميتها كقطاعات منتجة، منحها المشرع في نص القانون رقم 22-18 المذكور أعلاه عددا من المزايا المتمثلة في مزايا مرحلة الإنجاز الممنوحة لاستثمارات القطاعات واستثمارات المناطق المذكورة آنفا، ومزايا مرحلة الاستغلال الممنوحة لاستثمارات المناطق.

كما خصها -على سبيل التشجيع والتفضيل- بامتياز مرافقة الدولة لها بالتكفل جزئيا أو كليا بأعمال التهيئة والمنشآت الأساسية الضرورية لتجسيدها[31].

الخاتمة:

في ختام موضوعنا، توصلنا إلى عدد من النتائج والتوصيات نوردها في الآتي:

1- رغم ما بذلته وتبذله الدولة الجزائرية لتشجيع الاستثمارات المنتجة الوطنية، إلا أن النتائج المتوصل إليها على مستوى مختلف القطاعات وخاصة منها القطاعين الزراعي والصناعي، تظل باهتة بالنظر غلى المقومات الكبيرة التي تزخر بها الجزائر:

- **فعلى مستوى القطاع الفلاحي:**

- أنه وبالرغم من الأهمية الكبيرة التي يكتسيها القطاع الفلاحي في اقتصاديات مختلف دول العالم بسبب ما يمكن أ ن يحققه من فروق في سلم التنمية اقتصاديا واجتماعيا، لا تزال مساهمته في الناتج الوطني الخام لا تتعدى 12% بحسب إحصائيات 2015[32]، وكذلك إحصائيات عام 2021[33].
- أن الجزائر حاولت ولا تزال منذ الاستقلال وضع سياسة زراعية هدفها تحقيق الاكتفاء الذاتي وصولا للأمن الغذائي، وقد اعتمدت في سبيل ذلك عددا من الأساليب، أثبتت في معظمها فشلا غير متوقع بدءا بسياسة التسيير الذاتي بعد الاستقلال مباشرة، الثورة الزراعية إلى المستثمرات الفلاحية، وصولا إلى سياسة الدعم التي أقرتها الدولة بموجب مختلف مخططات الإنعاش الاقتصادي للنهوض بالقطاع بدءا من أواخر التسعينيات إلى يومنا هذا.
- أن الاهتمام بالقطاع الفلاحي في الجزائر، أصبح ضرورة وحتمية، خصوصا مع التداعيات السلبية لانخفاض العائدات النفطية على الاقتصاد الوطني، كما أن أهمية القطاع يفرضها الطلب المحلي المتزايد على المنتجات الغذائية والذي يهدد بتفاقم المشكلة الغذائية في الجزائر[34].
- واقع الزراعة الجزائرية ما يزال بعيدا عن الأمن الغذائي، إذ لا تزال الجزائر منطقة عجز غذائي تعتمد على الاستيراد لسد العجز في تلبية المتطلبات الاستهلاكية من السلع الغذائية الرئيسية.

- **أما على مستوى القطاع الصناعي:**

- فإنه ورغم الحجم الكبير للموارد الذي تمنحه الدولة الجزائرية لهذا القطاع، وعبر مختلف مراحل الإصلاحات الاقتصادية، لم يحقق هذا الأخير معدلات نمو تفوق معدلات نمو القطاعات الأخرى ويرجع السبب الرئيسي في ذلك لسوء التأطير وسوء تطبيق القوانين الذي يتحمله بالدرجة الأولى العنصر البشري.
- أن الأنظمة التحفيزية المكرسة بموجب نص القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار، جاءت في مجملها لتجسيد موقف الدولة الجزائرية في تشجيع الاستثمارات في القطاعات المنتجة، خاصة منها القطاعين الصناعي والفلاحي، سواء بالنسبة للاستثمارات الوطنية أو الأجنبية.
- كما إن الموارد الطبيعية التي تزخر بها الجزائر والموجهة للصناعة، خاصة المواد الأولية، إذا ما حسن استغلالها، تسمح بتحقيق أفضل النتائج على مستوى الدفع بالاستثمار الصناعي في الجزائر.

- وتبعا لما سبق نكون توصلنا إلى التوصيات التالية:

1-أنه وللتخلص من التخلف الذي يعيشه قطاع الاستثمارات المنتجة في الجزائر وعلى رأسها القطاع الفلاحي، لابد من تشجيع الاستثمارات الموجهة إلى هذا القطاع، حيث يشكل رفع حجم وكفاءة الاستثمار الفلاحي أداة فعالة لزيادة الإنتاج فيه، وبالتالي الحد من الواردات وتحسين الميزان

التجاري الزراعي، وعليه يجب على المشرع الجزائري رفع قيمة الحوافز الموجهة لقطاع الاستثمار الفلاحي بالدرجة الأولى، ثم حسن استغلاله بالدرجة الثانية.

2- ضرورة تمكين الفلاحين من تسهيل تسويق المنتوج الفلاحي، عن طريق خلق وتوسيع الأسواق الريفية والمطارات في الجنوب الكبير.

3- الاهتمام بالفلاحة الصحراوية ورفع نسبة الأراضي المسقية منها، من خلال التزويد بالموارد المائية وتحرير أسعار المنتجات الفلاحية، لتمكين الفلاحين من رفع دخلهم دون اعتمادهم الكامل على دعم الدولة.

4- العمل على تطهير القطاع الفلاحي من غير الفلاحين، بمعنى الوقوف على حجم الأراضي الممنوحة المستغلة من غير تلك غير المستغلة.

5- لابد من التنسيق بين الاهتمام بالقطاع الفلاحي من جهة، والقطاع الصناعي من جهة ثانية، إذ لم يعد ذلك خيارا بل حتمية تفرضها التداعيات السلبية لانخفاض العائدات النفطية على الاقتصاد الوطني، كما أن أهمية هذه القطاعات يفرضها تزايد الطلب المحلي على المنتجات الغذائية الطبيعية والمصنعة، وهو ما يهدد بتفاقم المشكلة الغذائية في الجزائر.

6- لابد من الوقوف على تجسيد نصوص القانون رقم 22-18 المذكور سابقا فيما يخص تشجيع الاستثمارات المنتجة، من طرف الأجهزة المسؤولة عن ذلك، ونقصد هنا على وجه الخصوص الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، وذلك بمرافقة ومتابعة المستثمرين سواء كانوا وطنيين أو أجانب.

الهوامش:

[1] د.باشوش حميد، " واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية-دراسة تحليلية للفترة 2000-2015"، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 06، سبتمبر 2016، ص 2017. وأيضا: د. بوعافية رشيد، أ. عزاز سارة، " دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 07، أفريل 2017، ص ص 5-25، ص 253.

[2] سجلت سنة 2021 نموا قويا بنسبة 10,3% في قطاع المحروقات من حيث الحجم، بعد انكماش تاريخي غير مسبوق لأكثر من عشرين سنة بنسبة10,2 . راجع في ذلك: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2021، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جوان 2022 ، ص 24.

[3] وهي عبارة عن ثلاث برامج، خصص من خلالها المشرع الجزائري غلافا ماليا للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر، حيث على سبيل المثال بلغت قيمة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الاول(2001-2004) 7مليار دينار، خصص منها مبلغ 65.4 مليار دينار جزائري لقطاع الفلاحة والصيد البحري، وربما يلاحظ قلة المبلغ الممنوح لهكذا

قطاع، وإنما يرجع الخبراء السبب في ذلك، إلى استفادة هذا الأخير من برنامج مستقل يتعلق بالبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية.

[4]زكريا جرفي، أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر– دراسة تحليلية قياسية للفترة 2019/2000، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسييرن جامعة بسكرة، 2019–2020، ص 90.

[5]المرجع نفسه، ص 91.

[6] د.باشوش حميد، المرجع السابق، ص 08.

[7]المرجع نفسه.

[8]بنك الجزائر، المصدر السابق، ص 22

[9]نفس المصدر.

[10]المصدر نفسه.

[11]د. خاطر طارق، د. عادل زقرير، أ. كريمة حبيب، " دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014 في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري– دراسة تحليلية تقييمية–"، 2018/3/13، متاح على الموقع الالكتروني: https :www.researchgate.net/.../311512–140_dwr

[12]فاتح حركاتي، عطا الله أبادير، نشأت الوكيل، " القطاع الصناعي الجزائري بديل تنموي خارج المحروقات"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 32، العدد2، 2018، ص ص 307–332، ص 317–318.

[13]د. سلامة وفاء، ولهة وردة، " واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره"، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، العدد 13/ 2018، ص ص 141–152، ص 142.

[14]المرجع نفسه، ص 144.

[15] د. عروب رتيبة، أ. بوسبعين تسعديت، "أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، الجزائر– حقائق وآفاق–، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول " الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، استمرارية...أم قطيعة، المرجعية النظرية لإشكالية التنمية والاستراتيجيات الصناعية"، 2018/3/31، متاح على الموقع الالكتروني: www.univ–bouira.dz/.../2%الجديدة20%

[16]د. سلامة وفاء، ولهة وردة، المرجع السابق، ص 144.

[17]د. عروب رتيبة، أ. بوسبعين تسعديت، المرجع نفسه.

[18]قريبي ناصر الدين، " القطاع الصناعي في الجزائر ومساهمته في التنمية"،2023/7/20، مقال متاح على الموقع الالكتروني: https// :ds.univ–oran2.dz

[19]بنك الجزائر، المصدر السابق، ص 21.

[20] المصدر نفسه، ص 25.

[21]نفس المصدر، ص 21.

[22]المصدر نفسه، ص 25.

[23]راجع نص المادة الاولى من القانون رقم 22-18 ن مؤرخ في 25 ذي الحجة 1443ن موافق 24 يوليو 2022، يتعلق بالاستثمار، جر عدد50ن مؤرخة في 28 يوليو 2022.

[24] راجع نص المادة 15 من نص القانون رقم 16-09 مؤرخ في 29 شوال عام 1437، موافق 3 غشت 2016 يتعلق بترقية الاستثمار، جر العدد46، صادرة في 3 غشت 2016.

[25]الكاهنة إرزيل، "نظرة حول جديد قانون الاستثمار لسنة 2022"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، المجلد 17، العدد ، 02 السنة 2022، ص ص 45-84، ص 55.

[26] المادة 1/27 من نص القانون رقم 22-18 السابق الذكر.

[27] راجع نص المادة 28 من نفس القانون، والمادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 22-301 مؤرخ في 11 صفر 1444، موافق 8 سبتمبر 2022ن يحدد قائمة المواقع التابعة للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة في مجال الاستثمار. جر العدد 60، صادر في 18 سبتمبر 2022.

[28]راجع نص المادة 1/29 من نص القانون رقم 22-18 السابق ذكره.

[29]نص المادة 15 من المرسوم التنفيذي رقم 22-302 مؤرخ في 11 صفر 1444، موافق 8 سبتمبر 2022ن يحدد معايير تأهيل الاستثمارات المهيكلة وكيفيات الاستفادة من مزايا الاستغلال وشبكات التقييم، ج ر العدد 60، صادر في 18 سبتمبر 2022.

[30]راجع نص المادة 16 من نفس المرسوم التنفيذي.

[31] راجع نص المادة 31 من القانون رقم 22-18 السابق الذكر.

[32]د. بوعافية رشيد، أ. عزاز سارة، " دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 07، أفريل 2017، ص 253.

[33]بنك الجزائر، المصدر السابق، ص 22

[34].باشوش حميد، المرجع السابق، ص 07 .